Journal Of the Iraqia University (70-3) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

السياسة الاقتصادية للعراق في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

الباحث حيدر عبد الملك الكعبي

جامعة طهران – فرع الفارابي

المشرف الدكتور أ.د آرين قاسمى

الأستاذ المساعد لجامعة الإدان و المذاهب بقم في ايران

The economic policy of Iraq under the Iraqi Constitution of 2005

Alkaaby.h@gmail.com
M.M. Haider Abdul Malik Al Kaabi
University of Tehran - Al-Farabi Branch
Dr Ariyan GHASSEMI
Assistant professor of public law, University of Religions and Denominations, Qom, Iran
a_ghassemi@hotmail.com

المستخلص:

شهدت الدول النامية سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في السنوات الأخيرة، أهمها الإصلاح الهيكلي. وقد أحدثت هذه الحركة الإصلاحية أسلوباً جديداً في التفكير والتخطيط سياسياً واقتصادياً، مما أدى إلى تقدم ملحوظ. نجحت دول أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا في تنفيذ إصلاحات شاملة وسريعة، في حين اتبعت دول أخرى، بما في ذلك العراق، نهجا أكثر تدرجا، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣. وتحظى السياسة الاقتصادية بأهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين لأنها تتمتع بالقدرة على دفع التقدم ومعالجة المشاكل الاقتصادية.. مشاكل. ومن خلال اختيار السياسات الصحيحة وتنفيذها بعناية، يصبح بوسع أي دولة استعادة التوازن ومكافحة التحديات الاقتصادية بفعالية. إلا أن غياب الشفافية في الفلسفة الاقتصادية يشكل عائقاً أمام تطوير السياسات والتشريعات اللاحقة. سعت الحكومات المتعاقبة إلى ترسيخ رؤية واضحة وفهم واضح للأهداف الاقتصادية، وهو ما قد يعزى إلى قلة الوعي لدى السياسيين المشاركين في تشكيل الحكومة. ونتيجة لذلك، غالباً ما تتعارض هذه السياسات والتشريعات مع القوانين القائمة الموروثة من الأنظمة السابقة، مما يخلق تناقضات وتناقضات. **الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، السياسة النفطية، السياسة المالية، الدستور العراقي.**

Abstract

Developing countries have witnessed a series of positive economic indicators in recent years, the most important of which has been structural reform. This reform movement brought about a new way of thinking and planning, politically and economically, which led to remarkable progress. Eastern European and Southeast Asian countries succeeded in implementing comprehensive and rapid reforms, while others, including Iraq, followed a more gradual approach, especially after 2003. Economic policy is of great importance to economists because it has the ability to drive progress and address economic problems. problems. By choosing the right policies and carefully implementing them, any country can restore balance and combat economic challenges

effectively. However, the lack of transparency in economic philosophy is an obstacle to the development of subsequent policies and legislation. Successive governments have sought to establish a clear vision and clear understanding of economic goals, which may be attributed to a lack of awareness among the politicians involved in forming the government. As a result, these policies and legislation often clash with existing laws inherited from previous regimes, creating inconsistencies and inconsistencies.
Keywords: economic policy, financial policy, oil policy, fiscal policy, the Iraqi constitution.

المقدمة

تتمتع السياسات الاقتصادية بأهمية لأنها تشمل مجموعة من المبادئ والتقنيات والبروتوكولات والإجراءات الملموسة التي تنفذها الحكومة لوضع استراتيجيات وتنفيذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للأمة. ويتم تطوير هذه السياسات بناء على الفرص السائدة والظروف الموضوعية ضمن إطار زمني محدد، سواء كان سنة أو عدة سنوات. وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية يتميز بتركيزه على المصالح الاقتصادية، بما يشمل الأهداف والاستراتيجيات والأطر الزمنية علاوة على ذلك، فهو بمثابة مظهر وتنفيذ للمبادئ التوجيهية أو الفلسفات التي توجه المساعي الاقتصادية نحو تحقيق التطلعات الاقتصادية.في تجارب السياسة الاقتصادية المختلفة، تبنت الدول مبادئ ومضامين فكرية مختلفة بناءً على نظامها السياسي، والفرص المتاحة، والموارد الطبيعية، والبيئة المحيطة. إلا أن العراق سلك طريقاً فريداً من حيث المضمون والتطبيقات العملية نظراً لظروفه المتميزة. وخلافاً للبلدان التي اتبعت تقدماً طبيعياً في التنمية، فإن وضع العراق تأثر بالاحتلال الأميركي في إبريل/نيسان ٢٠٠٣، والذي أدى إلى الإطاحة بالسلطة السياسية والتدمير الكامل لمؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، كان على العراق إعادة بناء سلطته السياسية واستعادة مؤسسات الدولة القديمة، مما أدى إلى تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة. على مدى السنوات الست الماضية، واجه العراق تحديات إضافية في مختلف القطاعات.لقد مر الاقتصاد العراقي بتحول كبير سياسيا واقتصاديا، أدى إلى واقع مختل وتشوهات خطيرة وللأسف، لا يزال هذا الواقع قائما حتى اليوم بسبب عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية التي حددها القانون والدستور. ونتيجة لذلك، هناك عدم وضوح بشأن دور الدولة في تنفيذ سياسة اقتصادية شاملة ومستدامة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي لدى المراقبين الاقتصاديين وجهات نظر مختلفة حول هذه التغييرات، ولكن أحد أهم الجوانب هو دراسة تأثير الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على الاقتصاد يعتبر هذا الدستور بمثابة القانون الأعلى لجمهورية العراق، حيث يحدد هيكل الدولة ونظام الحكم وفي حين أنها تتضمن مبادئ ديمقراطية مثل الانتقال السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحماية الحريات العامة والأساسية، إلا أنها تحتوي أيضا على تناقضات وعيوب تؤثر على الجانبين السياسي والاقتصادي.هناك مواد محددة تشير إلى تحول كبير في توجهات الدولة مقارنة بالفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣. ورغم صدور قوانين اقتصادية متعددة، إلا أن هذه التشريعات اتسمت بالعديد من التناقضات والشكوك بسبب غياب فلسفة اقتصادية واضحة للحكم الاقتصاد العراقي، حيث أن الدستور لا يحدد صراحة نهج الدولة في التنمية الاقتصادية..[١]وفي هذا الصدد تنص المادة ٢٥ على ما يلي: "تضمن الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق المقومات الاقتصادية الحديثة، وتضمن استثمار كامل موارده، وتنويع موارده، ودعم القطاع الخاص وتطويره". [٢]. على ما يبدو، تشير هذه المادة إلى أن الدولة عازمة على إصلاح الاقتصاد، ومصطلح "إصلاح الاقتصاد العراقي" يعني أن الدولة تضمن تحويل الاقتصاد إلى أنشطة اقتصادية مخططة مركزيا وتسيطر عليها الدولة، والقطاع العام إلى اقتصاد متكامل اقتصاد السوق، خاصة وأن المادة تحتوي أيضاً على معلومات تفيد بأن الدولة تقدم الدعم للقطاع الخاص وتطويره، وهذا الضمان يعني إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي، وهذه سمة مهمة لاقتصاد السوق لا سيما أنها جاءت ضمن صيغة أشارت إلى إصلاح الاقتصاد العراقي برمته وفق «أسس اقتصادية حديثة»، وتم تفسير هذه الأسس على أنها آليات السوق فقط لا أكثر.[٣]ومن ناحية أخرى، ورغم أن الدستور ورد في كثير من مواده عبارة "ينظمه القانون"، إلا أنه لم ينص على ضرورة تعديل الأنظمة المعمول بها، خاصة الاقتصادية منها، بحيث تتوافق مع التوجه الاقتصادي الجديد للدولة الدولة، والتي كانت تُفهم على أنها ميل نحو اقتصاد السوق.

أولا: مشكلة البحث

بعد الاحتلال الأمريكي واجه الاقتصاد العراقي العديد من العوائق وأوجه القصور التي أعاقت تقدمه. ومن بين هذه التحديات المديونية والتضخم والبطالة والاكتئاب. يرتبط نجاح عملية التنمية الاقتصادية في العراق ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية المتبعة والتي التي تأثرت بشكل كبير بالأحداث التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣، ومن هنا يبرز **السؤال الرئيسي: ما هي اهم التحديات والصعوبات السياسة الاقتصادية للعراق في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥؟**

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية الدراسة أن السياسة الاقتصادية هي إحدى الأدوات العامة لسياسة الدولة، يتم تنفيذها للحفاظ على استقرار وتوازن الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية، التي هي هدف جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلاف النظم الاقتصادية والأيديولوجيات والثقافات والفترات الزمنية.

ثالثا: هدف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الفلسفة الفكرية التي اعتمدتها الدولة العراقية في المجال الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، والتي انعكست على السياسات الاقتصادية من خلال تطبيقها العملي في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي. علاوة على ذلك، فإن الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية هو لتحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع، ومع ذلك، نظرًا لاختلاف الطبيعة والأنظمة والأيديولوجيات ومراحل التطور في البلدان المختلفة، تختلف أيضًا مساعي كل دولة. ومع ذلك، في معظم السياسات الاقتصادية التي تضعها السلطات المختلفة، تسعى جميع المؤسسات العامة والمهنية إلى تحقيق التوازن الشامل للأنشطة الاقتصادية.

رابعاً: فرضية البحث

١. أساس فرضية البحث هو ما إذا كان تنفيذ السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي كان في مصلحة النشاط الاقتصادي العراقي.
٢. ترتكز الدراسة على فرضية مفادها ها أن هناك علاقة وثيقة جداً بين المفاهيم المعتمدة في السياسة الاقتصادية ومدى تطبيقها في الاقتصاد العراقي. وسواء كان ذلك في الدستور الدائم، أو القوانين الأخرى، أو برامج الحكومات المتعاقبة التي تقود العملية السياسية في البلاد، فكلما تم تحديد المحتوى النظري بشكل أكثر وضوحا، كلما كانت نتائج تطبيقه أكثر إيجابية وفعالية على أرض الواقع. الاختلافات والتداخلات في المحتوى المعرفي تشكل مؤشرات سلبية للتطبيق العملي في الاقتصاد العراقي.

خامساً: الدراسات السابقة

١. **حنان محمد خليل (٢٠٠٥):** تحدد هذه الدراسة أثر السياسات المالية والنقدية الأردنية على النمو الاقتصادي (الأردن (٢٠٠٥)). تلخص هذه الدراسة دور القطاع العام في قيادة والتأثير في التنمية والنمو وتحقيق الاستقرار خلال فترة التكيف التي مرت بها المملكة الهاشمية. الأردن، فضلا عن آليات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتعزيز قاعدة الطلب وإجمالي العرض واستعادة الثقة في بيئة الاستثمار بما يخدم عملية التحول إلى اقتصاد السوق والخروج التدريجي للبلاد.
٢. **فاطمة خلف الجبوري (٢٠٠٦):** تحدد هذه الدراسة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النفطية وغير النفطية، ويقدر الباحثون التأثيرات المعاكسة لمؤشرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي على أساس العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي. وتمتد هذه العلاقة من مؤشرات السياسة المالية إلى النمو، وعلى العكس من ذلك فإن هذا يتيح الفرصة لإقامة علاقة سببية بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي. وذلك لأن الارتباط الكبير يتوافق مع المناقشات الأخرى التي تشرح العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز والنمو الاقتصادي. وترتكز إحدى المناقشات على استخدام (VAR)، وهو نموذج انحدار ذاتي خاص يؤدي بموجبه معدل النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة إجمالي الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق. وخلصت الدراسة إلى أن مجموعة الدول المنتجة للنفط (السعودية) ذكرت أن زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة ١٪ ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠.٠٠٠٠٥٪ وانخفاض النمو الاقتصادي. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة بنسبة ١٪ إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٠.٢٧٪، كما يؤدي انخفاض العجز بنسبة ١٪ إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٧.٤١٪. وفي المجموعة غير النفطية (المغرب)، يؤدي خفض العجز بنسبة ١٪ إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠.٠٠٠١٪، بينما يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة ١٪ إلى زيادة الإنفاق الحكومي ارتفع المعدل بنسبة ٠.٠٩٪.
٣. **عبد الباسط تركي سعيد الحديثي (١٩٩٦م):** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة المنهج الكينزي للدولة العراقية في زيادة الطلب الكلي خلال السبعينيات وأثره على الاقتصاد العراقي. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية من خلال السياسة النقدية الرخيصة أدت إلى زيادة التضخم بعد السبعينيات. وأدت سياسة التوقف عن تمويل الإنفاق الحكومي عبر ربع الصادرات النفطية مثلا، إلى تعطيل تأثير المتغيرات النقدية على المتغيرات الحقيقية، مثل دور أسعار الفائدة في الاستثمار.

سادساً: منهجية البحث

ولإتمام البحث استخدمنا المنهج التاريخي، وأساليب التحليل الوصفي، معتمدين على جمع المعلومات والحقائق والإحصائيات ودراستها وتحليلها ومقارنتها للخروج باستنتاجات منطقية تتفق مع فرضيات البحث.

سابعاً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث ركز المبحث الأول على الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وتبيان الأسس النظرية المعتمدة لتطبيق السياسات الاقتصادية من قبل الدولة العراقية في الميدان الاقتصادي وتناول المبحث الثاني جانبا من السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل الإطار الدستوري لعام ٢٠٠٥ فيما خصص المبحث الثالث لاستعراض أهم التحديات التي واجهت تطبيق السياسات الاقتصادية في العراق وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث والتوصيات المقترحة وبما يخدم التطبيقات الاقتصادية الجديدة في العراق مستقبلا.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية

قبل الخوض في الإطار النظري للسياسة الاقتصادية، لا بد من تعريف السياسة الاقتصادية وشرح مفهومها وهي العوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالضرائب والإنفاق والميزانيات والمعروض النقدي ومستويات أسعار الفائدة. [٤]وتعتبر السياسة الاقتصادية مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه" فنتكلم عن السياسة اقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات الخ كما يمكن تعريفها أيضا بأنها هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجيةالخ " وكذلك " السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في مجال الاقتصادي. ويجب إن تكون هذه التصرفات من كثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية "و تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في مجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال ومما سبق نستطيع القول إن السياسة الاقتصادية هي كل تصرف واع تقوم به السلطات العمومية من اجل الوصول إلى هدف معين أما الأطر النظرية للتطبيقات الاقتصادية فتعتمد على مجموعة من الركائز التشريعية والسياسية والاقتصادية والتي أرسيت دعائمها عقب تغيير النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأميركي في نيسان ٢٠٠٣، والشروع بتغيير شامل للقوانين والمؤسسات والتطبيقات القائمة في كافة الميادين، ولاسيما الاقتصادية منها وصياغتها بمضامين وسياقات جديدة، ويمكن إيجاز هذه الركائز بالاتي:

أولاً: دستور الجمهورية العراقية لعام ٢٠٠٥ الدائم ويعد الدستور الدائم، باعتباره القانون الأعلى في العراق، المشار إليه في استفتاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أهم وثيقة تحدد المبادئ الأساسية في جميع مجالات حياة الدولة العراقية، وخاصة الاقتصادية منها، من خلال تأكيده على مجموعة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي تشير إليها العديد من المواد، بما في ذلك، على سبيل المثال، الفن. (٢٢) بشأن العمل والموظفين والنقابات والاتحادات المهنية، والفن. والمادة (٢٣) التي تركز على حماية الملكية الخاصة وحق العراقيين في التملك في أي مكان في العراق، والمادة (٢٤) التي تضمن حرية انتقال العمالة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، والمادة (٢٣) التي تضمن حرية انتقال العمالة والسلع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، (المادة ٢٥) التي تنص على أن (تضمن الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق الأسس الاقتصادية الحديثة وتضمن استثمار كافة موارده وتنويع مصادره ودعم القطاع الخاص وتطويره) والمادة ٢٥. المادة ٢٦ التي تنص على: {تضمن الدولة دعم الاستثمارات في مختلف قطاعاتها وتنظمها بقانون}، والمادة ٢٦. (٢٧) أكد على حرمة وحماية الأموال العامة وممتلكات الدولة، والمادة ٢٧. (٢٨) تناولت مسألة الضرائب، والفن. وركزت الفقرة الثالثة من المادة (١١٠) على صلاحيات السلطات الاتحادية في رسم السياسة المالية والجمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم سياستها النقدية. وتنص الفقرة الثامنة من المادة نفسها على (تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه خارج العراق وضمان مستويات تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقا للقوانين والمعايير الدولية، فيما تطرقت المادة (١١٤) إلى قضايا إدارة الجمارك وتطوير المحافظة عليها) بيئة السياسات، تطوير سياسات التنمية، والتخطيط العام، وفيما يتعلق بخصوصية وأهمية قطاع النفط والغاز، فقد خصص لها الدستور العراقي ثلاث مواد، نصها كما يلي:

أ. المادة (١١١) التي تنص على: "النفط والغاز ملك للشعب العراقي بأكمله في جميع المناطق والمحافظات".

ب. المادة (١١٢) والتي ركزت على (اولا: تتولى الحكومة الاتحادية ادارة النفط والغاز المنتج من الاحتياطيات الموجودة بالاشتراك مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان تقوم بتوزيع وارداتها بشكل عادل يتناسب مع توزيع السكان في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد المخصصات لفترة محددة للمناطق المتضررة، والتي حرم منها النظام السابق ظلما، ثم تضررت بعد ذلك، بما يضمن التنمية المتوازنة لكل منطقة على حدة. البلاد، وينظم ذلك بقانون.ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الدول المنتجة والمحافظات بوضع السياسات الاستراتيجية اللازمة لتنمية موارد النفط والغاز بما يحقق أكبر فائدة لمواطنيها. أحدث التقنيات ومبادئ السوق وحوافز الاستثمار).

ت. ونصت المادة (١١٥) التي نظمت موضوع إدارة الموارد البترولية على ما يلي: (كل ما لا يدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يدخل في اختصاص الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وغيرها من الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، ويسري فيها قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة وجود نزاع بينهما). [٥]. مما سبق يتبين أن الدستور الدائم لجمهورية العراق لم يحدد بشكل واضح طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود في البلاد، سواء كان رأسماليا أو مختلطا أو اشتراكيا، بل وضع آليات ومبادئ تشغيل هي أقرب إلى نظام اقتصادي رأسمالي بالأساس وخطوات نحو الحرية الاقتصادية، مع الحفاظ على دور مركزي محدود للدولة في بعض التخصصات.

ثانياً: المنهج المتبع من الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

وفي عام ٢٠٠٣ اتخذت سلطات الاحتلال جملة من الإجراءات وأصدرت عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أدت إلى إرباك وشل الاقتصاد العراقي لعدم توافقها مع طبيعة الاقتصاد. وإذا كانت هذه الإجراءات والضوابط قد سبق تطبيقها في اقتصاديات دول أخرى، على سبيل المثال في دول أوروبا الشرقية في التسعينيات، فإنها لا تنطبق بالضرورة على الاقتصاد العراقي بسبب الاختلاف الكبير في طبيعة هذه الاقتصادات والاقتصاد العراقي، وقد ركزت هذه الإجراءات والضوابط على القضايا التالية:

أ. يتمتع المستثمرون الأجانب بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشركات المحلية في تملك الأصول العراقية (١٠٠٪)، باستثناء إنتاج وتسويق النفط الخام.

ب. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية.

ت. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.

ج. تحديد الحد الأقصى لضريبة دخل الأفراد والشركات بنسبة (١٥٪).

د. تخفيض الرسوم الجمركية إلى (٥٪) وإعفاء واردات المساعدات الإنسانية منها [٦].

بعد إنشاء أول وزارة عراقية على أساس دستور دائم مطلع عام ٢٠٠٦، ألقى رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي خطابا أمام أعضاء مجلس النواب في ٢٠ مايو ٢٠٠٦، أعلن فيه برنامج الحكومة العراقية الجديدة التي نص عليها الدستور لمدة أربع سنوات. وتضمن البرنامج محاولة الحكومة العمل على تنفيذ العديد من الخطوات العملية في كافة المجالات. ويتضمن البرنامج الاقتصادي للحكومة النقاط التالية:

أولاً: وضع خطة تنموية عمرانية شاملة تأخذ في الاعتبار واقع الفقر والقهر والتخلف التنموي الذي أصاب المناطق والشعوب نتيجة السياسات السابقة.

ثانياً: تفعيل عملية إعادة الإعمار وإعطاء الأولوية للمناطق الفقيرة والمدمرة.

ثالثاً: الإسراع في إعادة إعمار قطاع الكهرباء.

رابعاً: تنظيم إدارة قطاع المحروقات (النفط والغاز) بإصدار قوانين قانونية لهذه الغاية، وبما يضمن حقوق الأقاليم وقت تكوينها والمحافظات، وفقاً لما هو مكتوب في الدستور..

خامساً: تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يساهم في التنمية والإعمار ويحافظ على الوحدة الوطنية. سادسا: الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي وتطوير الأنظمة والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكافي [٧].

ثالثاً: تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

تحظى قوانين الاستثمار بأهمية استثنائية في مختلف دول العالم، حيث تشكل الأساس الذي يتم من خلاله تنظيم صيغ وآليات جذب وتفعيل العمل الاستثماري في الدولة. أما في العراق، فقد بادر أول برلمان عراقي منتخب بموجب أحكام الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ إلى سن قانون الاستثمار الذي كان بمثابة منهج فكري ودليل عمل للتطبيقات العملية اللاحقة في هذا المجال. قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي يتكون من سبعة فصول، تناول الفصل الأول التعاريف والأهداف والمقاييس، بينما تناول الثاني الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات والمحافظات. ويستعرض الفصل الثالث المزايا والضمانات للمستثمرين. أما الفصل الرابع فيوضح التزامات المستثمر. ويحدد الفصل الخامس الإعفاءات الضريبية. ويوضح الفصل السادس قواعد إصدار تراخيص الاستثمار وإقامة المشاريع. وانتهى الفصل السابع بتفسير الأحكام العامة ويجدر الاهتمام بالمادة الثانية التي تحدد مقاصد القانون على النحو التالي:

أ. تشجيع الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة للمساهمة في عملية التنمية في العراق وتوسيع وتنويع قاعدته الإنتاجية والخدمية.

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي على الاستثمار في العراق من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بالقانون في الأسواق المحلية والخارجية.

ج. تنمية الموارد البشرية بما يتناسب مع متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين.

ت. حماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم، والفن وتنص المادة ٢٩ من القانون على أن جميع مجالات الاستثمار تخضع لأحكام هذا القانون، باستثناء الاستثمارات في مجال استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمارات في قطاعي البنوك والتأمين. [٨].

رابعاً: مصادقة العراق على وثيقة العهد الدولي عام ٢٠٠٧

وصدرت وثيقة التفاهم الدولي في مؤتمر دولي حضره وزراء خارجية الدول الكبرى والدول الصناعية والعراق وبعض دول المنطقة ومن بينها جمهورية مصر العربية، فضلا عن ممثلي صندوق النقد الدولي والعالم. البنك والأمم المتحدة والجامعة العربية انعقد المؤتمر في مدينة شرم الشيخ المصرية في ٣٠ مايو ٢٠٠٧ وتضمنت وثيقة العهد الدولي التي صادقت عليها الحكومة العراقية، ولها مضامين نظرية عديدة أهمها منها ما يلي:

أ. بناء اقتصاد عراقي قوي يقوم على مبادئ السوق الحرة وتزويد المواطنين بالمعايير المناسبة للخدمات الاجتماعية العامة.

ب. تحدد وثيقة الاتفاق الدولي أولويات تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات: المصالحة الوطنية، وتحسين الأوضاع الأمنية، والحكم الرشيد، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ت. يركز الجزء الاقتصادي من الوثيقة على ثلاثة مجالات للإصلاح: إدارة الموارد العامة، الإصلاح الاقتصادي، إصلاح القطاع الاجتماعي والتركيز على قطاعي الطاقة والزراعة للاستخدام الأمثل لموارد العراق وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ث- التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال:

أولاً: إنشاء نظام لإدارة النفط يقوم على الشفافية والمساءلة، مع ضمان التوزيع العادل لعائدات النفط بين المناطق.

ثانياً: إدارة الإنفاق العام بما يمنع هدر أصول الدولة أو تحويلها.

ثالثاً: تفعيل إجراءات مكافحة الفساد ووضع سياسة إصلاح الخدمة المدنية.

رابعاًتحقيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصلاح برامج الدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال الاستثمار العام والخاص في القطاع النفطي .[٩]

وتشكل وثيقة الاتفاقية الدولية مساهمة دولية في تشكيل إطار وتوجهات عمل الاقتصاد العراقي وفق آليات السوق الحرة وخلق فرص عملية لتكامل الاقتصاد العراقي مع بيئته الاقتصادية والإقليمية والدولية. والحقيقة أن الجدوى الاقتصادية لهذه الوثيقة لها بعد مزدوج ودلالات إرشادية، فكرية وعملية، لأنها تمهد الطريق لتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الموجه إلى التطبيقات المباشرة للاقتصاد الحر..

خامساً: مشاريع تطوير السياسة الاقتصادية في العراق

ويهدف مشروع تطوير السياسة الاقتصادية في العراق، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى إصلاح نظام تمويل ما يسمى بـ (الحكومات المحلية) في العراق لتطبيق نظام اللامركزية الذي تم تقديمه إلى السلطات العراقية المعنية في عام ٢٠٠٦. تضمنت عناصر هذا المشروع مقدمة ركزت على أهمية إصلاحات اللامركزية المنفذة في المجال السياسي وإنشاء القدرات اللازمة لإنشاء نظام لامركزي فعال من خلال هيكل مؤسسي وإداري لنظام تحديد الروابط المالية بين المستويات المختلفة (الحكومات المحلية) في العراق. وركزت وثيقة المشروع على صلاحيات الإنفاق وتقديم الخدمات، فضلا عن تحديد الإيرادات، ودراسة آليات تحويل مبالغ المساعدات المالية بين مختلف مستويات الحكم المحلي في العراق[١٠]ويؤدي هذا المشروع إلى إنشاء وتنفيذ نظام اقتصادي لامركزي للمحافظات العراقية يسمى (الحكومات المحلية)، وتنظيم آليات العمل الاقتصادي والإداري والمالي لها بشكل متوازن بين الحكومات المحلية للمحافظات. والحكومة المركزية في بغداد.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣

وفيما يتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية في العراق، قد يطرح سؤال: هل كانت السياسات الاقتصادية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي أم التنمية الاقتصادية؟ في الواقع فإن الإجابة على هذا السؤال برؤية اقتصادية موضوعية أمر صعب للغاية لعدم وجود خطة تنموية اقتصادية في البلاد ولصعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها. لكن خلاصة القول هي أن العراق لا يزال بلدا ناميا وربما من المفارقة أن العراق بموارده الطبيعية والبشرية الهائلة يصنف كدولة فقيرة لأن معدل الفقر فيه يبلغ نحو ٢٠ وفقا لإحصائيات البنك الدولي. كأس لعام ٢٠٠٥.[١١]. ومن ثم يجب وضع خطط التنمية الاقتصادية باعتبارها الهدف الحتمي لسياستها الاقتصادية.على الرغم من أن التطبيقات الاقتصادية للسنوات الست الأخيرة في العراق لم تتضمن أهدافاً وتقسيمات اقتصادية واضحة، إذ لا توجد عملياً خطط تنمية اقتصادية سنوية أو خمسية، إلا أنه من الضروري مناقشة بعض السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق بشكل مختصر، وأهمها:

أولاً: السياسات النقدية السياسة النقدية هي مجموعة المبادئ والتدابير والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود بطريقة تتفق مع الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة. [١٢] يتضمن تنفيذ السياسة النقدية، التي يقوم بها البنك المركزي، مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى التحكم والتأثير في عرض النقود بما يتماشى مع الأنشطة الاقتصادية. الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، ومكافحة جميع أشكال التضخم النقدي، ومنع الركود من خلال الحفاظ على التوازن بين عرض النقود ومستويات الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، تهدف السياسة النقدية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تعديل عرض النقود ليتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي والحفاظ على نظام مدفوعات متوازن من خلال تحرير الأسعار وتقييم سعر الصرف. ويساعد هذا النهج في السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار وتقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة سعر إعادة الخصم. علاوة على ذلك، تعمل السياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية على تحقيق التوظيف الكامل وتحفيز النمو الاقتصادي. في العراق، يتولى البنك المركزي مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية وقد قام بواجباته بفعالية على النحو المبين في القانون رقم [أدخل رقم القانون]. وفي عام ٢٠٠٤ أنشأت حكومة العراق (٥٦) مؤسسة لضمان الاستقلال الكامل للقطاع المصرفي عن المؤسسات المالية الأخرى. ونتيجة لهذه التغييرات تم تشكيل سلطة تنفيذية. لقد حقق العراق تقدما كبيرا في إنشاء أساس نقدي قوي ونفذ العديد من التدابير والمبادرات الهامة أهمها:-

أ. تبديل العملة: وانتهى استبدال العملة الوطنية في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤ حيث تم استبدال (٤) تريليونات من الدنانير العراقية القديمة بالعملة الجديدة. وجلبت هذه الخطوة العديد من الفوائد المهمة، بما في ذلك إدخال فئات إضافية للعملة الجديدة، واستخدام تدابير متزايدة لمكافحة التزوير وتحسين متانة العملة، واعتماد عملة واحدة تستخدم في جميع أنحاء العراق بعد إدخال نوعين العملة التي كانت تسمى مجازاً ورق الدينار المطبوع في بغداد والدينار المطبوع في الخارج (الطبعة السويسرية)، مما أعاد الثقة بالدينار العراقي وساهم في توحيد سعر صرفه وتحسينه بشكل كبير. ب. تحرير القطاع المالي: أعلن البنك المركزي، اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١، أنه سيتوقف عن تحديد أسعار الفائدة التي تفرضها أو تدفعها البنوك والمؤسسات المالية لعملائها، والتي استخدمها كأداة نقدية مباشرة طوال فترة الحصار الاقتصادي، وتعديل أسعار الفائدة بشكل أكبر. أكثر من مرة خلال هذه الفترة، بناءً على المادة. ٥٧. من القانون السابق الذي ألغي في القانون النافذ جعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة عالية ومنافسة في السوق المالية.ت. الترخيص للمصارف الأجنبية: كان الحصول على موافقة البنك المركزي لمنح التراخيص للبنوك الأجنبية إحدى الخطوات المهمة في الجهود الإيجابية لبناء قطاع مصرفي تنافسي في العراق، ونتيجة لذلك تلقى البنك المركزي العديد من الطلبات من البنوك الأجنبية لفتح فروع لها في العراق. العراق بغداد، بما في ذلك: بما في ذلك. مجموعة البنوك (ستاندرد بنك) وبنك الكويت الوطني وغيرها [١٣].

وفي ضوء ما سبق تم إدراج السياسة النقدية ضمن إجراءات البنك المركزي العراقي بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف المحلي والحفاظ على نظام مالي تنافسي قائم على السوق باستخدام أدوات السياسة النقدية العامة وأهمها:

أولاً: سعر الفائدة اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٠٤، دخل حيز التنفيذ التحرير الفوري والكامل لأسعار الفائدة على جميع الأدوات المالية المحلية (الودائع والقروض والأوراق المالية). وبدلا من ذلك، اعتمد البنك المركزي سعر الفائدة المصرفية اعتبارا من ٢٦ يناير ٢٠٠٥، أي ما يسمى بسعر الفائدة. واصبح سعر الفائدة الفوري عند (٦) وقد تم رفع هذا السعر تدريجياً ليستقر الآن عند (٢٠). وكان الهدف من ذلك إعطاء إشارات قوية للسوق المالية. إن تعديل أسعار الفائدة لجذب المدخرات أمر فعال.

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة

وهذا يعني أن البنك المركزي العراقي يقوم بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية بهدف السيطرة على القاعدة النقدية، وتعتمد عمليات السوق المفتوحة على مبادئ المزادات المصرفية، وتشبه هذه المزادات إلى حد ما مزادات بيع العملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي. ويدير العراق حاليا بعين الاعتبار، خاصة عندما تصبح عمليات سوق الأوراق المالية الحكومية لشراء العقود أو عمليات إعادة الشراء أداة فعالة في عمليات السوق المفتوحة [١٤] ومما سبق يتبين أن السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الست الماضية قد حققت جانباً مهماً من أهداف السياسة النقدية الشاملة للدولة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الصرف ومقاومة التضخم النقدي بشكل ويحسن عمل السياسات الأخرى للاقتصاد الوطني.

ثانياً: السياسات المالية

يمكن اعتبار السياسة المالية مجموعة من المبادئ والأساليب والتدابير والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة أنشطتها المالية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة. [١٥] إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يحدد الاختلافات في السياسات من بلد

إلى آخر. وتتكون السياسة المالية، التي تديرها وزارة المالية، من مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى التعامل بكفاءة مع الأنشطة المالية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية. وتشمل الأهداف الأساسية تحقيق التوازن المالي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعزيز مستوى الإنتاج المتوازن من خلال تحقيق التوازن بين أنشطة القطاعين العام والخاص، وضمان التوازن الاجتماعي، وتعظيم الرفاهية الفردية ضمن الفرص المتاحة. ولتحقيق هذه الأهداف يتم السعي لتحقيق التوازن الشامل بين إجمالي النفقات الوطنية (الاستهلاك والاستثمارات) والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ويتم تحقيق ذلك من خلال أدوات السياسة المالية المختلفة، مثل الموازنة العامة، والنفقات العامة، والإيرادات العامة. وفي سياق العراق، تعتمد السياسة المالية بشكل كبير على الموازنة العامة، التي تعتمد بدورها على عائدات النفط باعتبارها القوة الدافعة وراء الحركة الاقتصادية في البلاد. يشار عادة إلى الريع على أنه اقتصاد غير متوازن. وتعتمد قوة دورة الأعمال بشكل كبير على الصدمات الخارجية، خاصة في أسواق النفط، والتي تعمل بمثابة صدمات العرض الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة. وعلى الرغم من افتراض حدوث صدمة ديناميكية أحادية الجانب، حيث يكون سعر برميل النفط حاسما في حساب إيرادات الموازنة، فإن الاعتماد على هذا العامل يؤثر بشكل كبير على استقرار الأنشطة المالية العامة. على سبيل المثال، في موازنة عام ٢٠٠٨، تم تسعير برميل النفط بسعر ٥٧ دولاراً، وهو ما تم اختياره كعامل استقرار ديناميكي لضمان استقرار المالية العامة في العراق. ومع ذلك، بلغ متوسط سعر بيع النفط العراقي في أسواق التصدير طوال ذلك العام حوالي ٨٠ دولارًا. وقد تم اتخاذ هذا القرار من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية، مثل صدمات العرض، على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي بمثابة استجابة مالية.[١٦]، ويعود ذلك إلى فشل السياسة الاقتصادية الحالية، مما أدى إلى فشل مباشر في تطوير البنية التحتية للبلاد خلال السنوات الست الماضية وإلى تراجع ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى مستوى خطير وصل إلى مستوى خطير تقريبًا (سالب ٢) في عام ٢٠٠٧. وقد أدى ذلك إلى ظاهرة التراجع المستمر في النمو واعتماد البلاد فعلياً على عائدات النفط [١٧]ورغم اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية، إلا أنه يتبين لكل من يتابع أرقامها السنوية للسنوات الخمس الماضية أنها كانت مخيبة للآمال وغير كافية لحجم الاحتياجات التي يتطلبها اقتصاد العراق المضطرب. فمثلاً بلغت ميزانية عام ٢٠٠٥ ما يقارب (٢,٤٠٤) مليار دولار أمريكي. وارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى (٣٠.٠٧٩) مليار دولار، بينما انخفضت في عام ٢٠٠٧ إلى (٢٨.٥) مليار دولار، وهو مبلغ (٤٥.٣٣٤) مليار دولار يُعزى إلى الزيادة الكبيرة في موازنة ٢٠٠٨، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.. وكان من المقرر مضاعفة رقم الموازنة العامة للعام ٢٠٠٩ إلى (٨٠) مليار دولار، إلا أن الانهيار غير المتوقع في أسعار النفط العالمية أدى إلى تحديدها بـ (٤٣.٧) مليار دولار.[١٨]وهذا يعكس ظاهرة اعتماد الموازنة العامة للعراق على أسعار النفط كعامل استقرار ديناميكي (خاصة وأن إيرادات العراق المالية النفطية تشكل ما يقارب (٩٥٪) من إجمالي الموارد المالية للبلاد).[١٩] وهذا يشير بوضوح إلى تراجع دور أدوات السياسة المالية الأخرى، مما يهدد مستقبل تطبيقات السياسة المالية وبالتالي يكون له تأثير سلبي على السياسة الاقتصادية الشاملة التي تنتهجها الدولة في المستقبل.

ثالثاً: السياسات النفطية

ترجع أهمية السياسة النفطية في العراق إلى أنها تتعامل مع قطاع كبير جداً بل ومتفرد من حيث الإمكانات النفطية، حيث أجمعت العديد من المصادر المعلنة (العلمية والرسمية والمتخصصة) على أن العراق يمتلك احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ (١١٥) مليار برميل مسجلة لدى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. وفي نيسان ٢٠٠٧ أعلنت وزارة النفط العراقية عن اكتشاف (١٤٥) مليار برميل نفط إضافية موزعة في المنطقة الغربية (١٠٠) مليار وإقليم كردستان (٤٥) مليار برميل من النفط ليصل إجمالي الاحتياطي النفطي إلى (٢٦٠) مليار برميل من النفط. مليار برميل من النفط. [٢٠]. فيما وفي بداية الثمانينات قدر احتياطي العراق النفطي الدائم بحوالي (٣٣٠) مليار برميل نفط موزعة على (٧٣) حقلاً نفطياً منتشراً في عموم البلاد. [٢١]. وفي ٤ تشرين الأول ٢٠١٠، أعلن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أن احتياطي العراق من النفط الأولي يبلغ ٥٠٥.٤٠٨ مليار برميل، وهو الاحتياطي السابق الذي لم يستخرج منه أي إنتاج، أما احتياطي العراق النفطي الدائم فقد ارتفع بمقدار ٢٥٪ لتصل إلى (١٤٣٠١) مليار برميل وبذلك يحتل العراق المركز الثالث عالمياً بعد السعودية وفنزويلا [٢٢]لقد تأثرت السياسة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ بالرؤية الأمريكية السابقة للعراق، قبل الاحتلال وبعده. ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام الأميركي ببلاد الرافدين لم يكن نتيجة صدفة أو ميل شخصي اعتمده الرئيس الأميركي (جورج دبليو بوش) لاحتلال العراق والسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، بل كان عملاً مخططاً له منذ زمن طويل. وكان ذلك هدفاً استراتيجياً للإدارات الأميركية اللاحقة، على سبيل المثال، وصف الكاتب الأميركي (روبرت توكر، ر. توكر) العراق بـ«أرض الذهب»، واعتبر السيطرة عليه الحلم الأميركي.أما السيناتور الجمهوري والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية الرئيس الأمريكي (جون ماكين) الذي كان من أشد المؤيدين لفكرة احتلال العراق، وصف العراق (بالزجاجة التي يتجمع حولها الذباب) وهذا بالضبط ما تريده شركات النفط الأمريكية. في حين تحدثت وزيرة الخارجية الأميركية

السابقة (كوندوليزا رايس) بشكل أوضح قائلة: (العراق يستحق أن تنفق الدماء والمال نحن نقاتل ونقتل ونموت في حرب من أجل النفط). [٢٣]. وفي ضوء ما سبق يمكن ملاحظة الأهمية الاستثنائية للسياسة النفطية في العراق، باعتبارها عصباً يحرك كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، ويؤثر في اتجاهات تطورها ويتأثر بردود أفعالها في إطار حساس جداً. وطريقة خطيرة. ومن هذا المنطلق، يجب إعداد شروط هذه السياسة بكفاءة عالية وبمستوى راسخ من الخبرة العلمية والعملية، بدءاً من التفسيرات المختلفة لأحكام الدستور المتعلقة بالثروة النفطية، مروراً بالبناء المؤسسي لمؤسسات الدولة. قطاع النفط والغاز بكافة أقسامه وعلى مستوى العراق ككل، وذلك من خلال سلسلة من الخطوات العملية لوضع سياسة نفطية قابلة للحياة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، من خلال عدد من الإجراءات ولعل أهمها الأتي:

أ. الأسس القانونية: ورغم أن مجلس النواب العراقي أصدر العديد من القوانين في السنوات الأربع الماضية. ولعل أهمها في المجال الاقتصادي قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦. إلا أن مجلس النواب لم يقر بعد قانون النفط والغاز، لأن مسودة قانون النفط والغاز المقترح استندت إلى عدة مواد من الدستور العراقي الجديد، ولا سيما المواد ١١١ و١١٢ و١١٥. وقد شكل التباين في تفسير مواد الدستور أول التحديات التي واجهت المسودة الجديدة القانون المتعلق بالمسؤولية عن إدارة الحقول الحالية والمستقبلية. وهناك تحدي آخر يمثله دستور العراق الجديد الذي يعطي الأولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات على القوانين المركزية التي تحكم القطاع النفطي والاستثمار فيه، وتحدي آخر يتعلق بآليات الاستثمار ومعاملة الشركات الأجنبية، وهو ما أثار ردود فعل وانتقادات متباينة القانون المقترح لا يزال موضع خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. [٢٤].

ب. الصناعات النفطية وعلى الرغم من احتياطيات النفط الهائلة التي يتمتع بها العراق، والذي يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إلا أن البلاد لا تزال تواجه تحديات في صناعتها النفطية. لقد كان العراق منتجًا ومصدرًا هامًا للنفط منذ ما يقرب من ٨٠ عامًا، حيث يوجد أكثر من ١١٥ مليار برميل من النفط في أراضيه. ومع ذلك، حتى مع هذه الوفرة، ظل العراق يعاني من أزمة اقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية. وتتميز هذه الأزمة بالنقص الحاد في المشتقات النفطية في الأسواق المحلية، مما يشكل ضغطا على موازنات المواطنين العراقيين. وفي الواقع، تكشف إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون العراقية أن الأفراد ينفقون الآن نصف دخلهم الشهري على المنتجات النفطية. ويمكن أن يعزى السبب الرئيسي لهذا النقص إلى مصافي النفط القديمة في العراق، والتي أصبحت غير قادرة على تلبية الطلب المحلي للبلاد. ولمعالجة هذه المشكلة، اتخذت وزارة النفط العراقية إجراءات لاستيراد المنتجات المشتقة من النفط من دول الجوار، بتكلفة شهرية تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار، وبتكلفة سنوية تصل إلى ٣ مليارات دولار. [٢٥].

ت. عقود النفط: وفي العراق، يحدد عقد النفط طرق استغلال موارد النفط والغاز في البلاد. إن القرار باتباع نهج وطني بحت، أو إشراك شركات خدمات نفطية محترفة، أو إشراك شركات دولية يمكن أن يكون محدودًا للغاية في وضع معقد مثل العراق، وهو أمر شائع في جميع أنحاء العالم. كل نوع من العقود، سواء كانت عقود الامتياز أو التراخيص أو مشاركة المنتجات أو الترتيبات الخالية من المخاطر أو اتفاقيات الخدمات أو اتفاقيات إعادة الشراء، يأتي مع مجموعة خاصة به من الخصائص والمتطلبات والمزايا. يمكن للسياسة المختارة أن تحقق فوائد كبيرة أو تؤدي إلى خسائر كبيرة للبلاد. لكن يبقى السؤال: كيف نتخذ قرارات علمية وواقعية فيما يتعلق بالاستثمار في النفط والغاز؟ لا تزال أساليب وأدوات الاستخدام الفعال لموارد الغاز تشكل تحديًا. إن هذه القضية ذات أهمية قصوى ويطالب بها الشعب العراقي بكافة فئاته بإلحاح. ومن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية العليا عند اتخاذ أي قرار في هذا المجال. [٢٦]

رابعاً: السياسات التجارية إن دور السياسة التجارية في الدول النامية، مثل العراق، له أهمية كبيرة في العملية الشاملة للتنمية الاقتصادية، على الصعيدين المحلي والدولي. الهدف من التجارة الخارجية، التي تشمل الواردات والصادرات، هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب مع معالجة الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. ويعمل هذا على تصحيح الاختلالات الهيكلية والتفاوتات بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تصدير السلع المطلوبة بشدة للاستهلاك المحلي واستيراد العناصر التي لا تتوفر بسهولة محليًا. ومن ناحية أخرى، تعمل التجارة الداخلية كوسيلة لنقل وتبادل وتوصيل السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وصولاً في النهاية إلى المستهلك النهائي.إن قيام النظام السابق بالحروب وما تلا ذلك من فرض حصار اقتصادي كان له أثر ضار على العراق. وتعطلت ودُمرت العديد من المنشآت الصناعية والخدمية، مما أدى إلى استنزاف احتياطيات ومكاسب النقد الأجنبي. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي، حيث وصلت إلى أكثر من ٧٠٪ في معظم السنوات. كان مثل هذا الاعتماد الخارجي المكثف مشكلة خاصة بالنظر إلى أن صادرات العراق تعتمد بشكل كبير على النفط، الذي يشكل حوالي ٩٥٪ من إجمالي الصادرات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الواردات، تراجعت القوة الشرائية للدينار العراقي بشكل حاد بدءاً من منتصف الثمانينات.

وكان ذلك نتيجة لظروف الحرب واستخدام نظام الاستيراد الذي كان يفتقر إلى الدعم الخارجي. علاوة على ذلك، وبعد فرض الحصار الاقتصادي، أصبحت أسعار صرف الدينار متقلبة للغاية بسبب محدودية توفر الدولار وزيادة الطلب. وقامت الجهات الحكومية، إلى جانب تجار العملة، بممارسات المضاربة من خلال شراء الدولار والتلاعب به. وقد اشتد انخفاض قيمة الدينار العراقي بسبب زيادة التوزيع النقدي لكل من النفقات العامة وسلع البطاقة التموينية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة محلياً ودولياً، مع زيادة الطلب على الدينار العراقي في السوق المحلية للسلع المنتجة محلياً والمستوردة.[٢٧]وبعد عام ٢٠٠٣ اتخذت سلطات الاحتلال الأمريكي عددا من الإجراءات وأصدرت عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أدت إلى إرباك وشل الاقتصاد العراقي لعدم توافقها مع طبيعة الاقتصاد. على سبيل المثال، العمل على تقليص مشاريع الحكومة العراقية باستثناء قطاع النفط، وتحديد سقف لضريبة الدخل الشخصي والشركات عند (١٥)، وخفض الرسوم الجمركية إلى (٥)، وإعفاء واردات المساعدات الإنسانية منها. [٢٨]وفي السنوات التالية، أصبح قطاع التجارة الخارجية مشكلة إضافية للاقتصاد العراقي بسبب الخلل في بنية التجارة الخارجية، وهو أن العراق يستهلك أكثر مما ينتج ويدخر، ويعتمد بشكل كامل على الصادرات النفطية. بمعنى آخر، الطلب الخارجي على المنتجات العراقية أقل بكثير من الطلب العراقي على المنتجات الأجنبية. فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات العراقية (٣٠,٥٢٩) مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٦، وارتفعت إلى (٣٩.٥٩) مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، منها يشكل النفط الخام قيمة (٩٩.٢٤) للسنتين المذكورتين، مما يعني أن أما الصادرات العراقية المتبقية فكانت (٠).٠.٧٦). ومن خلال الإحصائيات أعلاه يتضح أن هيكل التصدير يتميز بدرجة عالية جداً من التركيز على النفط، ويزداد الوضع سوءاً عندما نعلم أن العراق يستورد المنتجات النفطية من دول الجوار، وهو الأمر الذي يتطلب إصلاحات جذرية في سياساته. وهيكل التجارة الخارجية بما يحقق التوازن بكافة أشكاله سواء في شكل التدرج الذاتي أو من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف [٢٩].

المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي واجهت تطبيق السياسة الاقتصادية في العراق

أولاً: عدم اعتماد خطة لتنمية اقتصادية في أعقاب اندلاع الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في مارس/آذار ٢٠٠٣ والإطاحة بالدولة والنظام العراقيين في ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣، حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسؤوليات البلدين في قراره رقم ١٤٨٣. /٢٠٠٣. ولاية. دول العراق من خلال وفودها (تنطبق الصلاحيات والالتزامات والمسؤوليات بموجب القانون الدولي على قوتي الاحتلال تحت قيادة مشتركة)[٣٠]. وقد اعترف السفير بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، بهذه الحقيقة قائلاً: "يجب علينا أن نتجنب الغطرسة الفردية والمؤسساتية. نعم، نحن قوة احتلال ولن نتجاهل ذلك، لكن يجب ألا ننسى". أن هذا البلد ملك للعراقيين ويجب علينا ذلك، وهدفنا هو مساعدتهم على تنشيط بلدهم في أسرع وقت ممكن. [٣١]. وفي هذا الصدد، يُلام على الإدارة الأميركية لأنها لم تضع خطة عمل لعراق ما بعد الحرب، بل أعدت دراسة تهدف إلى إشراك الأميركيين من أصل عراقي في التفكير في مستقبل العراق السفير بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي للعراق اعترف بذلك عام ٢٠٠٣ قائلاً: "عندما أتيحت لي الفرصة لقراءة هذه الدراسة وهي مكونة من خمسة مجلدات وتبين أنها لم تكن تهدف إلى وضع خطة لفترة ما بعد الحرب في العراق. [٣٢]بل وحذر الخبير الاستراتيجي الأمريكي الدكتور أنتوني كورد سمان من ذلك قائلا: إن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت استراتيجية صراع غير واقعية وخططت للحرب، لكنها لم تخطط للسلام الذي سيعقبها. [٣٣]، الأمر الذي كان له نتائج سلبية، دفع ثمنها العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مراحل لاحقة.ورغم التقدم الذي تحقق في إدارة عملية التغيير في كافة مجالات العراق، لا سيما في المجال الاقتصادي، بعد عام ٢٠٠٣، والذي توج في عام ٢٠٠٥ بإقرار دستور البلاد الدائم وفنونه. الذي أكد على ضرورة التخطيط التنموي والاقتصاد وسياسة التنمية ومن ثم مسار الحكومة العراقية المنتخبة، وفي عام ٢٠٠٦ ركز على صياغة خطة تطوير عمرانية شاملة. ولسوء الحظ، تجاهلت المقترحات الاقتصادية هذه العروض، ولم يتم وضع أي خطة للتنمية الاقتصادية في العراق خلال السنوات الست الماضية.

ثانياً: الإسراع في تطبيق الليبرالية الاقتصادية في العراق

تسير السياسة الاقتصادية في العراق على مسار التحول الذي يتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وتحديدا العولمة. ومن المقبول على نطاق واسع أن الدول ليس لديها بديل سوى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذه القوة الخارجية هي التي تملي الأولويات والوتيرة والتوقيت والقضايا والخطوات الضرورية للعراق. وبينما يستعد العراق ليصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية (عضو مراقب حالياً)، فلابد من اتخاذ تدابير ملموسة. ومن المعروف أن التحول إلى اقتصاد السوق هو السبيل الوحيد للحصول على الدعم الاقتصادي الدولي في مختلف المجالات، مثل إعفاء العراق من الديون وتعزيز النمو الاقتصادي وكسب التعاطف عند مواجهة تحديات التعويضات المالية. علاوة على ذلك، فإن غياب سياسة اقتصادية واضحة في قطاعات محددة يضيف عبئا إضافيا على هذا الاتجاه. [٣٤].

ثالثاً: المغالاة في تكاليف إعادة الأعمار

واجهت جهود إعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عقبات بسبب الافتقار إلى التعاون المتماسك بين مختلف الوزارات المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويعود ذلك في المقام الأول إلى المشهد السياسي والأمني المتقلب الذي استمر لمدة ست سنوات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ركزت السياسة الاقتصادية في المقام الأول على الإصلاحات المالية والاقتصادية الكلية والاقتصادية، مع إهمال الجوانب الهيكلية والاجتماعية. وكانت هذه التدابير متناقضة مع الظروف الفريدة للعراق، وهو بلد يتصارع مع تحديات اقتصادية واجتماعية لا مثيل لها. علاوة على ذلك، فشلت السياسة المقترحة في مراعاة الفروق الدقيقة في السياق، ونقاط القوة، والخصائص المميزة للاقتصاد العراقي. [٣٥]، إن مهمة إعادة بناء العراق، على وجه التحديد، تتطلب مبالغ باهظة من الأموال والاستثمارات، تفوق ما يمكن أن يوفره نفطه وموارده الأخرى لسنوات عديدة قادمة. ويقدر أن ١٦٦ مليار دولار ضرورية لإعادة بناء البنية التحتية للبلاد. وبينما خصصت الأمم المتحدة حوالي ٥.٦ مليار دولار، تعهد المانحون في مؤتمر مدريد بمبلغ ٣٣ مليار دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وإحياء صناعة النفط. ومع ذلك، فقد تم تخصيص غالبية هذه المنح لقطاع الأمن، ولم يتم تخصيص أي منها لاستعادة البنية التحتية في العراق. [٣٦].

رابعاً: انتشار الفساد المالي والإداري في العراق

لقد تم التعرف على مفهوم الفساد الإداري منذ قرون، مما دفع الدول في جميع أنحاء العالم إلى تنفيذ تدابير مختلفة لمعالجة هذه القضية. وفقا للتعريف الذي قدمه صندوق النقد الدولي، يشمل الفساد الإداري على نطاق واسع إساءة استخدام السلطة العامة من قبل المسؤولين للحصول على مزايا شخصية من خلال قبول الرشاوى أو التماسها أو ابتزازها. هناك عوامل عديدة، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والإدارة، تؤثر على انتشار الفساد الإداري.[٣٧]. أما بالنسبة للعراق، فقد تأسست الدولة العراقية الحديثة في أوائل القرن العشرين وأنشأت نظاماً إدارياً فريداً من نوعه في المنطقة، ولقد شهدت حياة الدولة العراقية ترسيخ تقاليد إدارية تدل على الدقة والسيولة، وتتميز بتراكم الخبرات في العمل الإداري والوظيفي الموثقة في سياقات حقيقية سواء في صياغة الأنظمة والقوانين أو في مجال القيادة الإدارية. ليس هناك شك في أن العناصر التخريبية لهذه المؤسسات ظهرت بعد أن مر العراق بعصر التحديث، عندما عطلت الأزمات والحروب أنظمة القيم الاجتماعية والإدارية لدرجة أن العديد من السياقات خرجت عن مسارها. وكشف بؤر الفساد في مختلف مؤسسات الدولة. [٣٨]. في عام ٢٠٠٣ انهارت الدولة العراقية بسبب الاحتلال الأمريكي مما أدى إلى انهيار المنظومات القيمية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وفتح الباب لانتشار الفساد الإداري وأدى إلى انتشار الفساد الإداري في العراق. ووفقا لمؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، يحتل العراق المركز الثاني قبل الأخير بين ما يسمى بالدول الفاشلة والمرتبة ١٧٨ من بين ١٨٠ دولة في العالم [٣٩]. ووفقاً لما أعلنه القاضي موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق في ١٠/١/٢٠٠٨، فقد بلغت خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو (٢٥٠) مليار دولار أميركي [٤٠]، مما يعكس ضخامة التأثير السلبي لظاهرة الفساد الإداري في العراق.وتفاقم الأثر السلبي لهذه الظاهرة بسبب وجود الفساد الخارجي داخل المؤسسات العسكرية والمدنية الأمريكية، التي لعبت دورا في احتلال العراق. وقد تجلى هذا الفساد بشكل خاص فيما أصبح يعرف بـ "فضائح إعادة الإعمار في العراق". تقرير فدرالي شامل وكتاب أميركي غير منشور (٥١٣ صفحة) يسلطان الضوء على جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء العراق. لكن هذه الجهود تعرقلت بسبب اعتراضات المخططين في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الذين كانوا يعارضون فكرة إعادة بناء دولة أجنبية. ونتيجة لذلك، أدى هذا المسعى إلى فشل مكلف، وصل إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار أمريكي. ويمكن أن يعزى الفشل إلى الصدام بين اثنين من البيروقراطيين ذوي النفوذ، وتصاعد العنف، والافتقار إلى فهم العناصر الأساسية للمجتمع العراقي والبنية التحتية. [٤١]. وباختصار، أصبحت ظاهرة الفساد الإداري عبارة عن مجموعة معقدة من التفاعلات بين العوامل الداخلية (العراقية) والخارجية (الأمريكية)، لتشكل أحد أهم العوامل التي تعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.

خامساً: عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية

طوال تاريخه المعاصر، حافظ العراق باستمرار على نظام مركزي منذ إنشائه في عام ١٩٢١. ومع ذلك، حدث تحول في عام ٢٠٠٣ عندما تم تقديم نظام المحاصصة الطائفية من قبل السفير بول بريمر، الحاكم العام الأمريكي، الذي شكل مجلس الحكم. وكان هذا بمثابة بداية الاتجاه نحو توسيع تطبيق هذا النظام في مختلف القطاعات. الدكتور كمال البصري المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي يعرب عن مخاوفه من تداعيات تطبيق المحاصصة الطائفية. ويرى أن مثل هذه الحصص ستقوض ترتيب أولويات القدرات العلمية والمهنية، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الشركات الأجنبية. وقد أدى إدخال نظام الحصص في إدارات الاستثمار إلى صراع مستمر بين الحاجة إلى الأداء الفعال والتطبيق العادل. وبالتالي، فإن استخدام الحصص في الأمور الإستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بعائدات النفط، يعيق القدرة على تعظيم المكاسب المالية. [٤٢]يواجه تنفيذ السياسات

الاقتصادية في مختلف القطاعات عقبة كبيرة تتمثل في الإرهاب، الذي لا ينتهك العديد من الحقوق فحسب، بل يخلق أيضًا ظروفًا غير مستقرة وغير مواتية لتنفيذ السياسات الاقتصادية. وكانت الفترة التي أعقبت تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ مضطربة بشكل خاص، واتسمت بانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وشملت تلك الانتهاكات فقدان أعداد لا حصر لها من أرواح المدنيين، بينهم نساء وفتيات وأطفال وشيوخ وأشخاص من ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم استهداف أماكن العبادة، وتضررت البنية التحتية مثل مشاريع الحفاظ على المياه والأسواق والمدارس ومراكز النقل العام والأنظمة الكهربائية ومحطات الوقود والمواقع الدينية. إن الهدف من أعمال العنف والتدمير الحمقاء التي قامت بها التنظيمات الإرهابية في العراق خلال السنوات الماضية هو تحويل العراق إلى عالم من التخلف والظلام، وليس إلى دولة تتطلع إلى التقدم في القرن الحادي والعشرين. إن وجود القانون والشعب العراقي وسياساته الاقتصادية المنشودة يواجه تحديا كبيرا ومميتا بسبب الأعداد المذهلة الناجمة عن الأعمال الإرهابية مثل التفجيرات المباشرة والاغتيالات والاختطاف والتهجير القسري التي ترتكبها الجماعات الخارجة عن القانون.

الخاتمة

أولاً: النتائج

١. تتميز السياسات الاقتصادية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بكونها تتبع مسارا مختلفا عن جميع السياسات الاقتصادية في التجربة العالمية، لأنها لا تدخل ضمن سلم التنمية الطبيعية للبلاد. وكانت النتيجة سنوات من عدم الاستقرار بسبب الاحتلال العسكري الأمريكي والإطاحة بالدولة والسلطات العراقية.

٢. رغم أن المادة ١٤٤ من الدستور الدائم تؤكد على ضرورة صياغة السياسات التنموية والخطط الهيكلية، فإن خطة الحكومة التي صيغت بعد إقرار الدستور الدائم عام ٢٠٠٦ تتضمن فصلاً مخصصاً لصياغة السياسات التنموية. والخطة الرئيسية. خطط تنموية شاملة، إلا أن الحكومة لم تبادر حتى الآن إلى صياغة خطط تنموية، مما يؤدي إلى تنفيذ سياسات اقتصادية تتبع أحياناً آليات استجابة متخصصة أو تستهدف المشكلات الاقتصادية التي تنشأ بين الحين والآخر.

٣. رغم أن المادة ١٤٤ من الدستور الدائم تؤكد على ضرورة صياغة السياسات التنموية والخطط الشاملة، إلا أن خطة الحكومة التي صيغت بعد إقرار الدستور الدائم عام ٢٠٠٦ تضمنت فصلاً مخصصاً لصياغة السياسات التنموية. والخطة الرئيسية. خطة التنمية الشاملة. ومع ذلك، لم تقم الحكومة بصياغة خطط تنموية بشكل استباقي، مما أدى إلى تنفيذ سياسات اقتصادية تتبع أحيانًا آليات استجابة مخصصة أو تستهدف المشكلات الاقتصادية التي تنشأ بين وقت وآخر.

٤. وأصبحت مسألة التفسيرات غير المتسقة لنصوص الدستور الدائم، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات النفطية، معضلة أعاقت إقرار قانون النفط والغاز منذ عدة سنوات. ونقدر أن هذه المعضلة قد تستمر لسنوات عديدة، مما سيكون له تأثير سلبي على تطور الصناعة النفطية.

٥. تشير البيانات البحثية إلى أن هناك اختلالات هيكلية خطيرة في الاقتصاد العراقي أدت إلى إدامة المشاكل الاقتصادية خلال السنوات السبع الماضية، خاصة وأن طبيعة برنامج العلاج المقترح لم يتم التخطيط لها مسبقا.

٦. كان للعوامل الخارجية المتمثلة في الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وقوى العولمة الاقتصادية تأثير مباشر في تسريع تطبيق الليبرالية الاقتصادية في العراق، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الظروف الوطنية للعراق. الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يضع عبئا إضافيا على عملية السياسة الاقتصادية في البلاد.

٧. تختلف نماذج التنفيذ الاقتصادي في العراق حسب المصالح الحكومية، وأهمية القطاعات وتأثيرها، واحتياجات المجتمع الكبرى والملحة. على سبيل المثال، لم تحقق السياسة النقدية تقدما حقيقيا يذكر، في حين تركز السياسة المالية على الموازنة السنوية نظرا لأهميتها مقارنة بأدوات السياسة المالية الأخرى، وهكذا. الوزارات والهيئات الوطنية الأخرى.

ثانياً: التوصيات

١. ولحل المشاكل التي تظهر في نموذج تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة للعراق، يجب إعطاء الأولوية للعوامل الداخلية وصياغة وتنفيذ خطة تنمية خمسية تغطي كافة القطاعات الاقتصادية في جميع مناطق العراق. توجيهات الحكومة المركزية. وتأخذ الأنظمة التي تنفذها حكومة بغداد بعين الاعتبار خصوصيات جميع جوانب الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق مستوى مناسب من التنمية الاقتصادية في البلاد.

٢. لا تزال سياسة العراق المالية بحاجة إلى مزيد من الوعي الاقتصادي والتقدم المناسب، لأن دورها لا يزال صغيرا جدا ويخدم تقدم وتطور القطاع الاقتصادي.

٣. ضرورة بذل الجهود لخلق بيئة عمل آمنة للسياسات المالية لتحقيق الأهداف المتوقعة للنمو الاقتصادي.

٤. تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للإنفاق والسعي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة لتمويل الموازنة العامة وزيادة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

٥. يجب تنسيق السياسات الاقتصادية وتجنب التعارض مع بعضها البعض، وخاصة السياسة المالية والسياسة النقدية، لأنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا.

٦. يجب الاهتمام بإتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. خفض التضخم في العراق الذي بدأ بالارتفاع منذ عام ٢٠١٦.

ب. يمكن أن يكون عاملا مساعدا أو داعما يدعم نجاح الاقتصاد الوطني والسياسات الاقتصادية، أو يمكن أن يكون حلقة أساسية أو ضعيفة تسبب الفشل والتأخير والتدخل في تحقيق أهداف خطط التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي و الأهداف المقصودة من الخطط والسياسات الاقتصادية.

ت. إفساح المجال كاملاً لدور سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية لتحفيز وجذب الاستثمار، والتأكيد على دور سياسة الإنفاق في توفير وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة والمشجعة. ويتمثل دور السياسة الضريبية في تقديم الحوافز للمستثمرين، مما يجعلهم أكثر استعدادا للاستثمار وتشجيع وجذب الاستثمار.

٧. إيجاد حلول سريعة للأزمات والخلافات السياسية حتى لا تؤثر على الاقتصاد العراقي.

هوامش البحث

[١] أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب في مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة بغداد ٢٠١١، ص ٤٧٨.

[٢] د. عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة بيت الحكمة بغداد، ٢٠١٢، ص ٨٥ كذلك ينظر: الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨ المادة (١٣) نصت على أن: " يكون الاقتصاد القومي موجهاً يتعاون فيه القطاعان العام والخاص تحقيقاً للتنمية الاقتصادية بزيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ". كذلك الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ المادة (١٦) فقرة (ب) تنص على أن: " الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية الفردية مكفولتان في حدود القانون وعلى أساس عدم استثمارهما فيما يتعارض أو يضر بالتخطيط الاقتصادي العام ".

[٣] جريدة الوقائع العراقية، الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥، المادة (٢٥)،٧كانون الأول ٢٠٠٥، العدد (٤٠١٢).

[٤] عبد الحميد السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مطبعة العمرانية للأوفست القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٣

[٥] لمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق مجلس الوزراء العراقي، دستور جمهورية العراق، ط ٢، بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان ٢٠٠٦) الصفحات، ٢١، ٢٤،، ٥٣، ٥٤، ٥٦.

[٦] د. حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد الخامس عشر) بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

[٧] لتفاصيل أكثر انظر: نوري كامل المالكي، برنامج الحكومة العراقية، والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط

www.cabinet.iq/raqigovprogram.htm

[٨] قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.parliment.iq.

[٩] لتفاصيل أكثر انظر: وثيقة العهد الدولي والموقعة في ٣٠/٥/٢٠٠٧ والمنشورة على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

www.cabinetia/ahad-def.htm

[١٠] Rita Melham and Narine, USID-Funded Economic Governance ١١Object, Iraq Intergovernmental Finance.

١٦ April. It is available at: www.usid.gov/pdf

[١١] المركز الوطني للبحوث والدراسات البرامج العراقية للحد من الفقر، مجلة العمل والمجتمع العدد الرابع) بغداد المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل شباط فبراير، ٢٠٠٨، ص ١٠٨.

[١٢] حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٨٧، ص ٥٧

[١٣] باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية في العراق، إصلاحها وتحدياتها الجديدة، بحث منشور على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار في العراق في شبكة المعلومات الدولية)

الانترنت: www. Investpromo.gov.iq

[١٤] إعلان صحفي صادر عن البك المركزي العراقي، والمنشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت (على الرابط: www.cbi.iq.

[١٥] عبد المنعم فوزي المالية عامة والسياسة المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤٢٢

[١٦] د. مظهر محمد صالح، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل صحيفة الصباح بغداد، ٧/٢/٢٠٠٩

[١٧]. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، تموز، ٢٠٠٨، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت (على الرابط: www.cbi.iq

[١٨] خضير عباس النداوي، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد السادس عشر) بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٢٥٥/٢٥٦

[١٩] لمزيد من التفاصيل انظر رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي المؤرخة في ٢٧/٢/٢٠٠٨ والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٨٥٩ في ٢٠٠٨/٢٢/١٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.un.org

[٢٠] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: خضير عباس النداوي، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارة والاقتصادية، المجلد (١١)، العدد الأول (القادسية: إصدار كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية، (٢٠٠٩) ص ١١٣ و كذلك ١٩٤، وكذلك دراسة د. عصام الجلبي وزير النفط العراقي الأسبق والموسومة: قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥ في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣.

[٢١] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول، التقرير التحليلي، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

[٢٢] انظر تصريحات حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي في صحيفة الشرق الأوسط، لندن ٢٠١٠/٥/١٠.

[٢٣]. د. عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي وجهة نظر عراقية، مجلة أبحاث عراقية، العدد الثاني (بابل مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٨) ص ١١٠.

[٢٤] خضير عباس النداوي، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مصدر سابق ص ١١١.

[٢٥] خضير عباس النداوي، أزمة المشتقات النفطية في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد الثالث عشر) بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، (٢٠٠٨) ص ١٣١.

[٢٦] د. هشام ياس شعلان، السياسة النفطية في العراق، القضايا العاجلة، صحيفة الصباح، بغداد ٢٠٠٩/٤/١٧

[٢٧]. د. وسن إحسان عبد المنعم، الاقتصاد العراقي، الواقع، والحلول، مجلة قضايا سياسية،) بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٩) العدد السادس عشر، ص١٨٦.

[٢٨] د. حامد عبد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا اقتصادية، العدد الخامس عشر، (بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

[٢٩] مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، التقرير الستراتيجي العراقي الثاني، بابل، حزيران، (٢٠٠٩) ص ٢٤٠

[٣٠] لتفاصيل أكثر انظر قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٩٣/٢٠٠٣ والمنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية. الانترنت (على الرابط: www.un.org.

[٣١] بول برايمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦) ص ٣٠.

[٣٢] بول برايمر، المصدر السابق، ص ٣٨.

[٣٣] Anthony H. Cordesman; Iraq s Evolving Insurgency, Washington, (١٢,٢٠٠٥.٤Dc, May .It is available at www.csis.org

[٣٤] لتفاصيل أكثر انظر حديث السيد طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق مع قناة الشرقية الفضائية في ٢٦/١/٢٠٠٨، والمنشور على الموقع الرسمي للسيد نائب رئيس) الانترنت) على الرابط الجمهورية على شبكة المعلومات الدولية www.alhashimi.org.

[٣٥] خضير عباس النداوي، البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية، مجلة السياسية والدولية، العدد الثاني عشر) بغداد: إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩) ص ٢١٦.

[٣٦] لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور فائق على عبد الرسول، الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنشورة في صحيفة المشرق، بغداد، في ٦/٨/٢٠٠٦.

[٣٧] على احمد فارس، حل الأزمات الفساد الإداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت (على الرابط: www.mcsr.net

[٣٨] خضير عباس النداوي، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، مصدر سابق ص ٢٥٥.

[٣٩] عامر خياط، التقرير العالمي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني – نوفمبر، ٢٠٠٧) ص ١٣٥.

[٤٠] انظر تصريحات القاضي موسى فرج، نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق، صحيفة الحياة، لندن، ١٠/٤/٢٠٠٨

[٤١] جيمس غلافنز، فضائح إعادة أعمار العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٠) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩) ص ٢٢٨

[٤٢] خضير عباس النداوي، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق، مصدر سابق، ص ١١٨. وكذلك الدكتور كمال البصري، قانون النفط والغاز والتحديات الاقتصادية، صحيفة الصباح، بغداد، ٢٤/٤/٢٠٠٧.